نشرة صندوق النقد الدولي

برنامج العمل

الصندوق يخطط لجدول أعمال حافل دعما للتعافي العالمي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
26 مايو 2011

أعمال طُرُق في جاكرتا الإندونيسية. يهدف برنامج عمل الصندوق الجديد إلى دعم النمو والتعاون على مستوى العالم (الصورة: Crack Palinggi/Newscom)

- الصندوق يعزز تحليله للروابط والمخاطر الاقتصادية بين البلدان
- الجهود مستمرة لدعم استقرار النظام النقدي الدولي
- الإصلاحات جارية أيضا لتقديم دعم أكبر للبلدان منخفضة الدخل

نشر الصندوق مؤخرا برنامج عمله الجديد في الوقت الذي نجد فيه الاقتصاد العالمي محاصرا بأجواء عدم اليقين في أوروبا، والانتفاضات في الشرق الأوسط، وبوادر النشاط الاقتصادي المحموم في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة سريعة النمو.

وقد وضع الصندوق برنامج عمله مع أخذ كل مكامن الخطر المذكورة في الاعتبار إلى حد كبير. ومن الأمور التي يعتزم الصندوق التركيز عليها في الفترة السابقة على الاجتماعات السنوية لبلدانه الأعضاء في سبتمبر 2011 إصدار مجموعة جديدة من تقارير "التداعيات" تهدف إلى تعميق الفهم للطابع المترابط الذي يميز الاقتصاد العالمي، دعما لزيادة التعاون بشأن السياسات على مستوى العالم. ومن المبادرات الأخرى ذات الأولوية إعطاء دفعة للعمل المعني بالتدفقات الرأسمالية وتعزيز الدعم للبلدان منخفضة الدخل.

وفي هذه المقابلة، يناقش السيد رضا مقدم، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في الصندوق، أولويات الصندوق خلال الستة اشهر القادمة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **كيف ترى دور الصندوق في تشكيل جدول أعمال المرحلة التالية للأزمة؟**

مقدم: العالم يتحمل اليوم آثار جراح كثيرة خلفتها الأزمة ذاتها. فالبلدان بدأت الآن فقط في معالجة تداعيات هذه الأزمة على المالية العامة، ولم يكتمل بعد إصلاح القطاع المالي ومعالجة ما أصابه من خلل، كما أن وتيرة النمو ومدى جودته يشكلان مصدرا للقلق في كل بلداننا الأعضاء البالغ عددها 187 بلدا. وتتطلب هذه التطورات جدول أعمال حافل للغاية بالنسبة لنا كمؤسسة، وبرنامج العمل الجديد هو جدول الأعمال الاستباقي الذي تتطلبه هذه البيئة العالمية الهشة بالتحديد.

والصندوق يتمتع بوضع فريد يتيح له الفرصة كي يُشرِك الحكومات في القضايا الاقتصادية المحلية والعالمية ذات الاهتمام، سواء في سياق تقديم المشورة والتحليل المتعلقين بالسياسات، أو من خلال تيسير التعاون الدولي بشأنها. وسأسوق بضعة أمثلة في هذا الخصوص.

فنحن نشجع من خلال رقابتنا الثنائية المنتظمة عقد حوار بناء مع السلطات القُطْرية حول أهم قضايا السياسات، بينما نتناول التطورات الاقتصادية والمالية من منظور عالمي في مطبوعاتنا الأساسية ــ وهي تقرير **آفاق الاقتصاد العالمي**، و**تقرير الاستقرار المالي العالمي**، وتقرير **الراصد المالي**، إلى جانب **تمرين الإنذار المبكر**.

وفي الأعداد القادمة من تقارير التداعيات ــ التي تنظر في قضايا خمسة بلدان أو مناطق مؤثرة على النظام المالي ــ سوف نلقي الضوء من جديد على طبيعة الروابط بين الاقتصادات والسياسات في البلدان المختلفة. وسنقوم أيضا بإعداد تقرير موحد للرقابة متعددة الأطراف لتقديمه إلى لجنة تسيير السياسات في الصندوق، وهي **اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية**. وستجري مناقشة هذا التقرير خلال **الاجتماعات السنوية لعام 2011**، مع إطلاع كبار صناع السياسات بشكل مباشر على أهم الرسائل المستخلصة من منتجاتنا الرقابية وانعكاساتها على سياسات البلدان الأعضاء والصندوق نفسه.

كذلك يواصل الصندوق دعمه لجهود **مجموعة العشرين التي تضم كبرى الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة** من أجل توثيق التعاون بشأن السياسات. وعلى وجه التحديد، كانت **عملية التقييم المتبادل** بين أعضاء مجموعة العشرين، والتي تعتمد على التحليلات التي يساهم بها الصندوق، أداة بالغة الأهمية في الحوار بشأن السياسات، مع تركيز خاص على الاختلالات الخارجية والمحلية في كل بلد.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي الجهود الجارية لتعزيز مشورة الصندوق وتحليلاته المتعلقة بالسياسات؟ وما هو دور تقارير التداعيات الجديدة التي أشرت إليها الآن في سياق هذا العمل؟**

مقدم: إن الزيادة الهائلة في التجارة والروابط المالية بين البلدان تتيح فرصا كبيرة للاستثمار والنمو، لكنها تجعل كل بلد معرضا أيضا لما نسميه انتقال "تداعيات" التطورات من البلدان الأخرى.

وعلى ذلك، يركز الصندوق على كيفية استخدام الفهم الأعمق للطبيعة المترابطة التي يتميز بها الاقتصاد العالمي في دعم التعاون بشأن السياسات. ونحن نقوم هذا العام بتحليل التداعيات التي تنتقل من الاقتصادات الخمسة الكبرى في العالم ــ وهي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ونتاج هذا العمل هو الذي سنقدمه في سلسلة "تقارير التداعيات" إلى جانب تقرير مشاورات المادة الرابعة السنوية مع كل بلد عضو، مع إدراج الدروس المستخلصة في هذا السياق ضمن تقرير شامل.

وبإلقاء الضوء على تأثير سياسات أحد البلدان أو إحدى المناطق على سياسات البلدان أو المناطق الأخرى، نأمل في تيسير التوصل إلى سياسات تخدم المصلحتين الوطنية والعالمية.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **الصندوق يخطط أيضا لمراجعة عمله الرقابي. ما القضايا التي سيركز عليها في هذه الدراسة؟**

أنت تقصد **مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات**، أو اختصارا TRS، التي سيتم استكمالها في سبتمبر 2011 إلى جانب مراجعة الإطار القانوني لأعمال الرقابة. الهدف الرئيسي من هذه المراجعة هو دعم قدرة الصندوق على المساهمة في الاستقرار القُطْري والعالمي عن طريق الرقابة الفعالة على سياسات بلداننا الأعضاء.

وستتضمن هذه المراجعة على وجه التحديد تقييما لمدى قدرة الصندوق على رصد المخاطر والتحذير منها، ومدى صراحة المشورة التي نقدمها للحكومات بشأن السياسات، وما إذا كنا نتوخى المساواة في معاملة مختلف مجموعات البلدان.

وبينما كانت المراجعات السابقة تركز على الرقابة الثنائية، فإن مراجعة عام 2011 سوف تغطي الرقابة متعددة الأطراف وغيرها من أنشطة الرقابة الأخرى، وستتضمن تقييما لمدى الاتساق بين أدواتنا المختلفة المستخدمة في تقديم المشورة وإجراء تحليلات للسياسات.

وإضافة إلى التقييم الذي أجراه خبراء الصندوق، سيساهم الخبراء الخارجيون بآرائهم في القضايا الرئيسية، وستتولى مجموعة استشارية تقديم فحص مستقل لتحليلات خبراء الصندوق وتوصياتهم.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **هل يمكن أن نتوقع مزيدا من الإصلاحات في أدوات الإقراض التي يستخدمها الصندوق؟**

مقدم: في العامين الماضيين خطا الصندوق خطوات وساعة نحو تعزيز أدوات الإقراض ــ تتذكر أننا أنشأنا **خط الائتمان المرن** للبلدان الأعضاء التي تتمتع بسجل أداء بالغ القوة فيما يتعلق بالأساسيات والسياسات الاقتصادية، و**خط الائتمان الوقائي** للبلدان الأعضاء الأخرى ذات الأساسيات الاقتصادية السليمة مع بعض جوانب الضعف الطفيفة المتبقية.

ويجب أن نواصل السعي الجاد لتحسين مجموعة الأدوات المستخدمة حتى نلبي احتياجات بلداننا الأعضاء. فعلى سبيل المثال، حتى نتوصل إلى فهم أفضل للحاجة إلى السيولة العالمية وقت الضغوط النظامية، ننظر الآن بمزيد من التدقيق في مسببات الأزمات وردود أفعال السيولة العالمية لتحليل أي ثغرات متبقية في أدوات الإقراض.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **بحث الصندوق كثيرا في كيفية جعل النظام النقدي الدولي أقل عرضة للأزمات طوال العام الماضي. فما الذي ينوي القيام به لتفعيل هذا الجهد في الشهور القادمة؟**

مقدم: دعم جهود التعاون والاستقرار النقدي الدولي هو عنصر يحتل موقعا مركزيا في رسالة الصندوق. وقد قام الصندوق بجهد كبير بالفعل لتحسين كفاءة النظام النقدي الدولي. ومع الجهود الموازية لمجموعة العشرين، حقق هذا العمل تقدما بالفعل في دفع النقاش حول كيفية **إصلاح النظام النقدي الدولي**.

وفي الفترة القادمة، سوف نجري تقييما لإمكانية إنشاء آليات تصحيحية عالمية، بما في ذلك ما يمكن إنشاؤه في سياق **رقابة** الصندوق ومراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات. وسوف نواصل العمل المتعلق بالتدفقات الرأسمالية عن طريق النظر في القضايا ذات الصلة بكل من البلدان المنشئة **للتدفقات الرأسمالية** والمتلقية لها في تقرير وشيك الصدور بعنوان "الجوانب متعددة الأطراف للسياسات المؤثرة على التدفقات الرأسمالية."

وسنواصل العمل لتقييم استخدام الأدوات الاحترازية الكلية وما يرتبط بها من ترتيبات مؤسسية، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى. وكما ذكرت منذ قليل، سوف ننظر مرة أخرى في إمكانية إنشاء شبكة عالمية للأمان المالي وما يعينه هذا بالنسبة لمنع الأزمات والتصدي لها. ونخطط أيضا لتحديث الإطار الذي نستخدمه لتحليل سياسة المالية العامة وإمكانية الاستمرار في تحمل الدين العام.

وسننظر بالمثل في كيفية تعزيز استقرار النظام النقدي الدولي عن طريق تنويع نظام الاحتياطي الدولي ومجموعة العملات الدولية المستخدمة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **هناك ضرر بالغ تعاني منه البلدان منخفضة الدخل على وجه التحديد من جراء الزيادة الأخيرة في أسعار الغذاء والوقود العالمية. ما الذي يقوم به الصندوق لدعم البلدان منخفضة الدخل في هذا الخصوص؟**

مقدم: لا يزال تركيز الصندوق كبيرا على احتياجات البلدان منخفضة الدخل أثناء الأزمة، ونخطط لتكثيف جهودنا من أجل مساعدة هذه المجموعة من بلداننا الأعضاء في مواجهة التحديات التي يشكلها تكرار التقلب الاقتصادي الكلي، بما في ذلك الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار السلع الأولية مؤخرا.

وكما فعلنا في عام 2008 حين حدث آخر ارتفاع حاد في أسعار الغذاء والوقود، وكذلك خلال الأزمة المالية العالمية، يستطيع الصندوق مساعدة البلدان منخفضة الدخل عن طريق الدعم المالي للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وحماية الإنفاق الاجتماعي وغيره من بنود الإنفاق ذات الأولوية.

ونواصل العمل أيضا على تنقيح أدوات السياسة والتحليل التي نعتمد عليها. وسيناقش المجلس التنفيذي في يونيو كيف يمكن تصميم سياساتنا بما يتيح مواجهة التحديات الفريدة أمام البلدان الأعضاء التي تمر بظروف هشة.

وعلى الجانب التحليلي، سننظر في التحديات الفريدة التي تواجه البلدان منخفضة الدخل وهي تسعى لإدارة اقتصاداتها في سياق التقلب العالمي، استنادا على تمرين جديد لقياس تعرض هذه البلدان للخطر. وسننظر أيضا فيما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لتيسير إنشاء واستخدام أدوات مالية للطوارئ من أجل هذه المجموعة من البلدان.

وإضافة إلى ذلك، سننظر في مستقبل مبادرتي تخفيف أعباء الديون اللتين نديرهما بالاشتراك مع البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى، وهما **المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون** و**المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون**.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **النمو غير المصحوب بفرص العمل واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء يمثلان مصدرا للقلق في كثير من أنحاء العالم. فهل سيطوع الصندوق مشورته بشأن السياسات لمساعدة البلدان في معالجة قضاياها المشتركة فيما يتصل بعدم المساواة والبطالة؟**

لا شك أن جودة النمو لها تأثير على استمرارية أوضاع الاقتصاد الكلي. وتشير التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب البطالة المرتفعة بشكل مزمن في كثير من البلدان المتقدمة الخارجة من الأزمة إلى أننا نحتاج إلى التفكير في الاستقرار الاقتصادي الكلي على يعترف بالأهمية البالغة التي تشكلها جودة النمو ومصادره وتوزيعه في تحقيق الاستقرار طويل الأجل.

وإذ ندرك أن ميزات الصندوق النسبية تكمن في جوانب أخرى، فإننا نعمل على اكتساب تقييم أفضل للعوامل الاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي، بالاعتماد على خبراء خارجيين متخصصين في هذا المجال. ويجب أن يكون لهذه العوامل دور أكبر في تحليلنا وفي مشورتنا المتعلقة بالسياسات.

والمؤتمر الذي نظمه الصندوق مؤخرا حول **سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في أعقاب الأزمة** هو أحد الأمثلة الجيدة للجهود الرائدة التي يبذلها الصندوق حتى يعمق فهمه للقضايا المتشابكة.